

المحتويات

الصفحة

1	الفصل التاسع : موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف
1	موازين الدفعات
2	الموازين التجارية
5	موازين الخدمات والدخل والتحويلات
7	موازين الحسابات الجارية
9	التدفقات الرأسمالية والموازين الكلية
10	الاحتياطيات الخارجية الرسمية
11	الدين العام الخارجي
14	موقف المديونية
15	أسعار صرف العملات العربية
15	نظم وسياسات الصرف
17	تطورات أسعار الصرف العربية
19	ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1997-2002)
20	ملحق تابع (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1997-2002)
21	ملحق تابع (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1997-2002)
22	ملحق تابع (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1997-2002)
23	ملحق تابع (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1997-2002)
24	ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1997-2002)
25	ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1997-2002)
26	ملحق (4/9) : الاحتياطيات الرسمية للدول العربية (1997-2002)
27	ملحق (5/9) : غطية الاحتياطيات الرسمية في الدول العربية للواردات بالأشهر (1997-2002)
28	ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة (1997-2002)
29	ملحق (7/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (1997-2002)
30	ملحق (8/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (1997-2002)
31	ملحق (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (1997-2002)
32	ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2002
33	ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (متوسط الفترة) (1993-2002)
34	ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة) (1993-2002)

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

موازن المدفوعات

ارتفعت في عام 2002 قيمة الصادرات العربية الإجمالية في ضوء التحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي مقارنة بالعام السابق. كما تعززت عائدات الصادرات العربية الإجمالية أيضاً، بما حدث من ارتفاع في أسعار النفط قرب نهاية العام المذكور، نتيجة للاضطرابات السياسية في فنزويلا التي عرقلت الإمدادات النفطية منها، وتجمع نذر المواجهة العسكرية في العراق.

وانعكس أداء الصادرات العربية الإجمالية على مجمل عناصر موازين المدفوعات للدول العربية، حيث أسفرت الموازين التجارية والجارية والموازن الكلية عن فوائض، وارتفعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية إلى أرقام قياسية. وبذلك يكون عام 2002، هو العام الرابع على التوالي الذي تحقق فيه الموازين التجارية والجارية والكلية للدول العربية مجتمعة فوائض، وتواصل فيه الاحتياطيات الخارجية الرسمية اتجاهها السعودي السنوي.

ورغم هذا التطور في مسار أسعار النفط الدولية وانعكاساته الإيجابية على موازين المدفوعات العربية خلال الأعوام الأربعة الماضية، إلا أنه يجب عدم إغفال الواقع المتمثل في أن وضع الصادرات غير النفطية في المنطقة العربية ما زال دون مستوى الطموحات. ويُشار في هذا الصدد، إلى أن تنمية قطاعات الصادرات غير النفطية بما يتطلبه ذلك من زيادة وتحسين الإنتاج القابل للتصدير، تتطوي على بُعدين مهمين. فمن جانب، فإن تنويع قاعدة الإنتاج والتصدير يزيد من مرونة الاقتصاد وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الدول العربية التي عانت في السابق من التقلبات السالبة الكبيرة في السوق الدولية للنفط، والدول التي عانت من التراجع في عائدات السياحة وغيرها من عناصر الإيرادات التي تؤثر على أوضاع موازين مدفوعاتها الخارجية. ومن جانب آخر، فإن لقطاعات التصدير، كما أبانت الدراسات وتجارب الدول الأخرى، دوراً هاماً ورائداً في نقل التقنيات ووسائل الإدارة والتسويق الحديثة إلى الاقتصاد المعني بما ينعكس بشكل إيجابي على مختلف قطاعاته. ويستدعي كل ذلك مواصلة وتكثيف الإصلاحات المالية والهيكلية والمؤسسية والتشريعية في مختلف الدول العربية، اللازمة للنهوض بهذه

القطاعات الحيوية. وبشكل خاص يجب الاهتمام بالمراقبة المستمرة لأثر سياسة سعر الصرف المتبعة على القدرة التنافسية للبلد، وإزالة أية عقبات إجرائية أو إدارية تحد من تدفق الصادرات.

من ناحية أخرى، لا بد من التنويه في هذا المجال إلى أهمية العمل على تحسين وتطوير بيانات موازين المدفوعات في الدول العربية. ومن شأن ذلك أن يمكن من تحليل التطورات في عناصر موازين المدفوعات على أساس موثوق وسليم، ويساعد على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة. ولقد زادت أهمية هذا الأمر في الوقت الحالي، بالنظر إلى المساعي الحثيثة التي تبذلها الدول العربية لتعزيز العمل بقواعد اقتصاد السوق، والسعي لزيادة اندماجها في الاقتصاد الدولي عبر جهود تنشيط وتحفيز تدفقات التجارة والاستثمار.

الموازن التجارية

حقق الميزان التجاري للدول العربية مجتمعة في عام 2002 فائضاً قدره نحو 65.8 مليار دولار، وهو ما يقل بنسبة 6.8 في المائة عن الفائض التجاري المحقق في عام 2001 البالغ 70.6 مليار دولار، الملحق (1/9). ويعزى هذا التراجع في حجم الفائض بين العامين، إلى ارتفاع الواردات العربية الإجمالية خلال عام 2002، بصورة تجاوزت الارتفاع الذي حدث في الصادرات العربية الإجمالية. وقد نجم ارتفاع الواردات العربية الإجمالية عن عدد من العوامل منها، ارتفاع الطلب المحلي في بعض الدول، وزيادة الواردات المرتبطة بقطاع النفط، وزيادة الواردات في بعض الدول التي عانت من الجفاف، إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي تقوم به الواردات والذي ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول العملات الرئيسية الأخرى عند تحويلها للدولار.

وبالنسبة للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط، ارتفع فائض الميزان التجاري في السعودية بنسبة 6.6 في المائة خلال عام 2002 ليصل إلى قرابة 41.8 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 63.5 في المائة من الفائض التجاري الإجمالي للدول العربية في العام المذكور. وبموازاة ذلك، تراجع الفائض التجاري بدرجات متفاوتة في كل من الإمارات والجزائر وعمان وقطر والكويت وليبيا. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى التي يمثل النفط ومشتقاته جزءاً هاماً من صادراتها، فيلاحظ تراجع الفائض التجاري في البحرين وارتفاعه في كل من سورية واليمن وتقلص العجز التجاري في مصر وتحول الفائض الطفيف في الميزان التجاري للسودان إلى عجز في عام 2002. وأخيراً، وبالنسبة لبقية الدول العربية، يلاحظ حدوث انخفاض ملحوظ في عام 2002 في العجز التجاري لكل من الأردن ولبنان، وهما دولتان تعانيان من عجز تجاري هيكلي كبير. وفي المقابل، يلاحظ حدوث انخفاض طفيف في العجز التجاري لتونس وارتفاع العجز التجاري في كل من المغرب وجيبوتي وموريتانيا.

وتظهر البيانات والتقديرات المتاحة في جانب الصادرات السلعية، ارتفاع الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 3.0 في المائة في عام 2002 لتصل إلى نحو 229.8 مليار دولار. وفي هذا الصدد، وبالنسبة للدول العربية الرئيسية المصدرة للنقط، ارتفعت صادرات السعودية بنسبة 5.3 في المائة في عام 2002، وصادرات الإمارات وعمان وقطر بنسب أقل، بينما تشير الأرقام المتاحة إلى تراجع صادرات الكويت بنسبة 5.1 في المائة وتراجع صادرات الجزائر بنسبة 2.0 في المائة، وتراجع صادرات ليبيا بدرجة طفيفة.

أما بالنسبة لبقية الدول العربية، فإن أبرز التطورات هي استمرار الأداء الجيد للصادرات السلعية في الأردن وتونس ولبنان، وعودة الانتعاش للصادرات السلعية في كل من السودان والمغرب. ففي الأردن، سجلت الصادرات للعام الثاني على التوالي ارتفاعاً في حدود 20.7 في المائة لتصل إلى حوالي 2.8 مليار دولار، وارتفعت بذلك تغطيتها للواردات من 53 في المائة في عام 2001 إلى 62 في المائة في عام 2002. وساهمت صادرات المنسوجات ومعظمها للولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصبحت من أهم سلع التصدير، بالجزء الأكبر في هذه الزيادة. كما ارتفعت أيضاً مساهمة الصادرات من الأدوية والمستلزمات الطبية والتي نجحت في دخول عدد من الأسواق الجديدة.

وفي تونس، ارتفعت الصادرات السلعية الإجمالية بحوالي 13.1 في المائة في عام 2002 بالرغم من الانخفاض الذي حدث في صادرات الأغذية والصادرات الزراعية الأخرى بسبب الجفاف، وذلك نتيجة للارتفاع في صادرات المنسوجات والجلود والسلع الميكانيكية والكهربائية.

وفي سورية، ارتفعت الصادرات السلعية الإجمالية بنسبة 16.9 في المائة في عام 2002 وذلك نتيجة لارتفاع صادرات النفط ومشتقاته، وصادرات المنسوجات والمواد الغذائية. أما في لبنان، فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 15.6 في المائة لتتخطى حاجز المليار دولار للمرة الأولى. ورغم هذا التطور الإيجابي، إلا أن الاختلال التجاري الضخم المزمع في لبنان استمر قائماً، حيث لم تتجاوز تغطية الصادرات للواردات في عام 2002 حدود 17.0 في المائة.

وفي السودان، عاد الانتعاش للصادرات في ظل بقاء أسعار النفط الدولية في مستوى جيد، وارتفاع الكميات المصدرة منه، وكذلك مع استئناف تصدير المواشي للأسواق المجاورة بعد رفع الحظر الذي كان مفروضاً عليها. ويقدر زيادة الصادرات في السودان بنسبة 20.4 في المائة في عام 2002، لترتفع بذلك إلى ما يزيد عن ثلاثة أمثال متوسطها السنوي في كل من عامي 1997 و1998. كذلك، عادت الصادرات في المغرب إلى الارتفاع في عام 2002 حيث نمت بنسبة 11.3 في المائة، بفضل ارتفاع صادرات السلع الإلكترونية والفوسفات والأسمدة والمواالح والأسماك.

وبجانب هذه الدول، فقد ارتفعت صادرات اليمن بنسبة 6.4 في المائة، بينما حدث بعض التراجع في صادرات البحرين ومصر وموريتانيا. ويعزى تراجع الصادرات في موريتانيا بشكل رئيسي، إلى ضعف الطلب العالمي على خام الحديد الذي يمثل مع الأسماك سلعتي التصدير الرئيسيتين في موريتانيا.

وعلى صعيد الواردات، فإن البيانات والتقديرات المتوفرة تشير إلى ارتفاع الواردات العربية الإجمالية بنسبة 7.6 في المائة في عام 2002 لتصل إلى نحو 164.0 مليار دولار وذلك في ضوء العوامل المشار إليها فيما سبق. ولقد تحققت زيادات متفاوتة في الواردات السلعية في جميع الدول العربية، باستثناء مصر ولبنان اللتين انخفضت القيمة المطلقة لواردهما.

وفي هذا الصدد، سجلت أعلى نسب للزيادة في الواردات السلعية خلال عام 2002 في ليبيا والسودان، حيث يقدر نمو الواردات في كلا البلدين بنحو 54 في المائة. وتجدر الإشارة بالنسبة لليبيا، أن معدلات الاستيراد كانت قد شهدت انخفاضاً حاداً خلال الفترة 1998-2001 مقارنة بمستوى الاستيراد في عام 1997. ولذلك، فإنه على الرغم من نسبة الزيادة العالية للاستيراد في عام 2002 فإنه ما زال دون المستوى الذي بلغه في عام 1997. وبالنسبة للسودان، تعكس الزيادة ارتفاع الواردات الخاصة بقطاع النفط، كما تعكس أيضاً حدوث ارتفاع في الواردات من المواد الخام والسلع نصف المصنعة المستخدمة في صناعة التجميع المحلية.

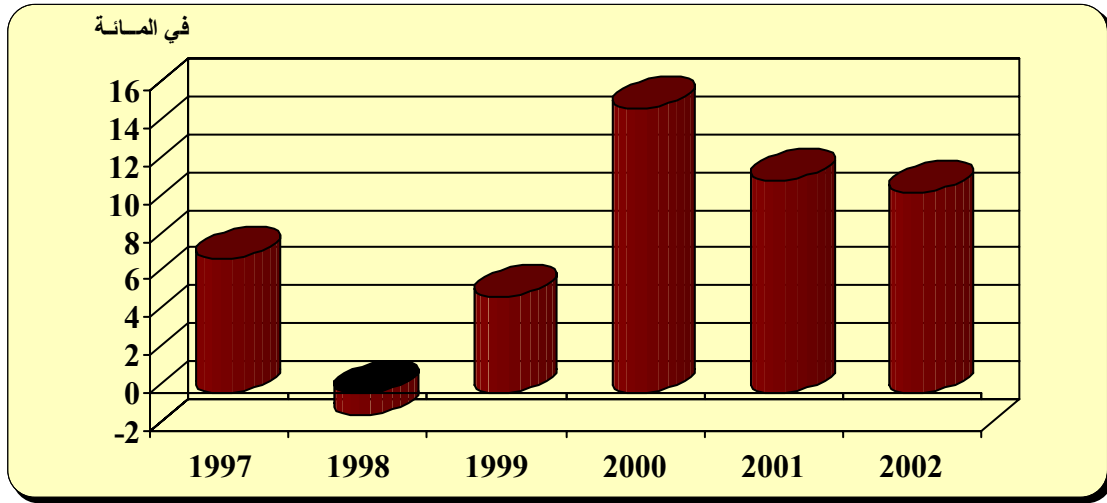
وبجانب هذين البلدين، تحققت نسب زيادة كبيرة في الواردات السلعية في قطر والجزائر والكويت وموريتانيا وتونس. ففي قطر التي تقوم باستثمارات كبيرة في مجال صناعة الغاز والبتر وكيمياويات، ارتفعت الواردات بنسبة 27.7 في المائة. كما ارتفعت الواردات في الجزائر بنسبة 26.7 في المائة، ولعل ذلك يعكس في جزء منه تأثير الجفاف على الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والزراعية ومن ثم الحاجة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع. كما يعكس ذلك أيضاً الحاجة إلى زيادة الاستيراد من المواد الأولية والسلع الرأسمالية في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة ويغطي الفترة 2001-2004.

وفي الكويت، ارتفعت الواردات بنسبة 14.5 في المائة. ويذكر أن القيمة المطلقة للواردات في الكويت، كانت قد انخفضت بشكل ملحوظ خلال الفترة 1999-2001، كما أن جانباً من الزيادة في الواردات السلعية خلال عام 2002 قد يكون انعكاساً للحاجة إلى زيادة المخزون تحسباً للنزاع المسلح في المنطقة.

وبالنسبة لموريتانيا وتونس، واللتين ارتفعت واردتهما بنسبة 10.8 في المائة و8.8 في المائة على الترتيب، فإن العامل الرئيسي وراء هذه الزيادة هو الجفاف الذي أضر بالإنتاج المحلي من الأغذية والمواد الزراعية، وزاد بالتالي من الحاجة للاستيراد.

وفي المقابل، انخفضت القيمة المطلقة للواردات في لبنان التي تسعى لتقليص الاختلالات الكبيرة في موازينها التجارية والجارية، وذلك بنسبة 12.2 في المائة في عام 2002. كما انخفضت الواردات في مصر بنسبة 6.6 في المائة وهو العام الثاني على التوالي الذي تتخفّض فيه قيمة الواردات. ومن المرجح أن يكون ذلك ناتجاً عن انخفاض سعر الصرف وارتفاع المخزون من السلع المستوردة وتباطؤ النشاط الاقتصادي في مصر.

شكل (1) : نسبة الميزان التجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
2002 - 1997



موازين الخدمات والدخل والتحويلات

تشير البيانات المتاحة حول موازين الخدمات والدخل إلى ارتفاع العجز الإجمالي في هذا البند بنسبة 17.8 في المائة في عام 2002، بعد أن كان قد سجل انخفاضاً قدره 15.1 في المائة في عام 2001، الملحق (1/9).

وساهمت مجموعة من العوامل في ارتفاع العجز المسجل في عام 2002 منها، زيادة مدفوعات النقل والتأمين تبعاً لزيادة الواردات في عدد من الدول. ومنها ارتفاع مدفوعات الخدمات والأرباح المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز، في بعض الدول. ومنها أيضاً، تراجع الدخل من الاستثمارات في الخارج، رغم الزيادات التي حدثت في حجم الاحتياطيات الخارجية الرسمية، وذلك بالنظر إلى الانخفاض التاريخي في مستوى أسعار الفوائد الدولية، وانخفاض العائدات من الاستثمارات في الأسواق المالية الرئيسية. كذلك، حدث تراجع في إيرادات السياحة في عدد من الدول نتيجة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.

ولكن، تجب الإشارة من الجهة الأخرى، إلى أن انخفاض أسعار الفوائد الدولية أسهم في تقليل أعباء الفوائد المستحقة على الديون في الدول المقترضة، مما حد نوعاً ما من الزيادة التي كان سيسجلها العجز في صافي موازين الخدمات والدخل. ولقد تعزز هذا الجانب أيضاً بالجهود المبذولة في عدد من الدول المقترضة لإعادة جدولة وهيكله الديون الخارجية وتفادي التعاقد على قروض جديدة غير ميسرة، والحصول على موافقة الدائنين على تخفيف وشطب جزء من الديون المستحقة.

وبالنسبة للتطورات على مستوى الدول فرادى، فإن أبرزها هو تحول الفائض التقليدي الذي كان يسفر عنه ميزان الخدمات والدخل في الكويت إلى عجز في عام 2002، حيث يلاحظ انخفاض الدخل من الاستثمار بشكل كبير وارتفاع مدفوعات النقل والتأمين مع زيادة الواردات. وبالإضافة للكويت، يلاحظ تراجع الفائض في عدد من الدول التي تحقق موازين الخدمات والدخل فيها تقليدياً فوائض، وتشمل هذه الدول الإمارات وتونس ومصر والمغرب. ويعزى تراجع الفائض في الإمارات ومصر والمغرب في جانب منه، إلى التأثير السالب لانخفاض أسعار الفوائد الدولية على دخل الاستثمار. كذلك أسهم تراجع عائدات السياحة في انخفاض الفوائض في موازين خدمات تونس ومصر والمغرب، كما ترتب على زيادة الواردات، ارتفاع مستوى مدفوعات النقل والتأمين في الإمارات وتونس والمغرب.

ويلاحظ في جانب الدول التي تسفر موازين الدخل والخدمات فيها عن عجوزات، حدوث بعض التراجع في عجز ميزان الخدمات والدخل في كل من السعودية وقطر خلال عام 2002. كما يلاحظ في المقابل، حدوث زيادات متفاوتة في عام 2002 في العجز في كل من الأردن والبحرين والجزائر والسودان وسورية وعمان ولبنان وموريتانيا واليمن. ولقد ارتفعت مدفوعات النقل والتأمين في معظم هذه الدول مع ارتفاع وارداتها. كما يظهر من المعلومات الأولية المتاحة، تأثر موازين الخدمات والدخل في الأردن والبحرين وعمان واليمن بانخفاض العائدات من الاستثمارات الخارجية، بينما زادت مدفوعات الخدمات المرتبطة بالنفط في السودان مع تزايد النشاط في هذا القطاع. وبالنسبة للأثر الناجم عن مدفوعات الفوائد الخارجية، يلاحظ أنه بينما انخفضت المدفوعات في الأردن واليمن، إلا أنها زادت في كل من تونس ولبنان. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أن لبنان يقوم في إطار إعادة هيكله ديونه باستبدال الديون المحلية ذات التكلفة الأعلى بقروض خارجية ذات شروط أفضل، مما يزيد من الحجم الإجمالي للقروض الخارجية وبالتالي من حجم مدفوعات الفوائد الخارجية مقارنة بالسنوات السابقة.

من الجانب الآخر، وبالنسبة لبند صافي التحويلات دون مقابل فقد انخفض العجز فيه لمجموع الدول العربية بنسبة 2.8 في المائة ليصل إلى نحو 10.5 مليار دولار في عام 2002، الملحق (1/9). ويشار إلى أن العجز في هذا البند ناجم عن ارتفاع حجم المدفوعات الإجمالية لتحويلات العاملين في الدول العربية إضافة إلى مدفوعات التحويلات الخاصة الأخرى والمعونات الرسمية المقدمة من هذه الدول، بالمقارنة مع إيرادات تحويلات العاملين والتحويلات الخاصة الأخرى والمعونات التي تحصل عليها الدول العربية. ويعزى ذلك إلى أن الدول العربية المستضيفة للعمالة، وأبرزها

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليبيا، تضم بجانب العمالة العربية عمالة أخرى أجنبية، كما أنها تقوم بمنح المعونات إلى دول نامية غير عربية.

ووفقاً للبيانات المتاحة، سجل عجز صافي التحويلات ارتفاعاً في حدود 4-5 في المائة في الإمارات والسعودية والبحرين، وارتفاعاً يزيد قليلاً عن 3 في المائة في الكويت، ويقل عن 1 في المائة في عُمان، بينما تراجع العجز في هذا البند في ليبيا. وتعزى معظم الزيادات التي حدثت في الدول المشار إليها إلى ارتفاع بند تحويلات العاملين الأجانب في هذه الدول.

وفي المقابل، ارتفع فائض صافي التحويلات خلال عام 2002 بدرجات متفاوتة، في كل من الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان والمغرب وموريتانيا. ولقد تحققت أكبر الزيادات في التحويلات في موريتانيا التي تضاعف صافي التحويلات إليها، حيث يشار إلى حدوث زيادة ملحوظة لديها في التحويلات الرسمية. وارتفع أيضاً فائض التحويلات إلى السودان بنسبة 72.8 في المائة، حيث ارتفعت كل من تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية خلال عام 2002. ولكن الارتفاع في أرقام تحويلات العاملين في السودان، ربما يكون في جانب منه، انعكاساً لعودة التحويلات للقنوات الرسمية مع إصلاحات نظام الصرف التي أجريت والاستقرار الذي شهده سعر الصرف في الفترة الأخيرة. كما ارتفع فائض صافي التحويلات إلى الجزائر بنسبة 59.7 في المائة نتيجة لارتفاع تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية. كذلك، ارتفع فائض التحويلات في تونس بنسبة تقارب الثلث نتيجة لارتفاع تحويلات العاملين. كما ارتفع فائض التحويلات في المغرب بنسبة 5.8 في المائة خلال عام 2002 بسبب الزيادة في التحويلات الرسمية.

وبموازاة ارتفاع فائض التحويلات في الدول المذكورة، يلاحظ انخفاض فائض التحويلات في مصر بنسبة 3.5 في المائة نتيجة لتراجع تحويلات العاملين، وانخفاضها في سورية بنسبة 2.8 في المائة وفي اليمن بنسبة 2.7 في المائة نتيجة لانخفاض التحويلات الرسمية. ومن جانب آخر، فإن الأرقام الحديثة المتاحة عن لبنان تشير أيضاً إلى حدوث انخفاض في فائض التحويلات وذلك نتيجة للارتفاع المسجل في حجم تحويلات العاملين الأجانب في لبنان.

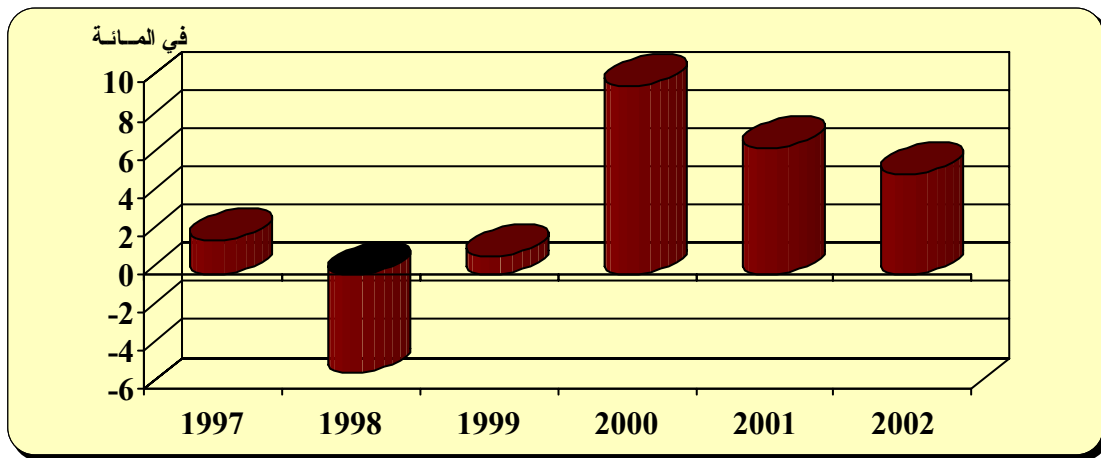
موازن الحسابات الجارية

أسفرت موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية في عام 2002 عن فائض يقدر بنحو 32.8 مليار دولار، الملحق (1/9). ويقل هذا الفائض بنسبة 19.4 في المائة عن الفائض الجاري المحقق في عام 2001. وجاء هذا التراجع، نتيجة لانخفاض الفائض في الميزان التجاري، وزيادة العجز في ميزان الخدمات والدخل للدول العربية ككل كما سبقت الإشارة إليه.

وعلى الرغم من انخفاض حجم فائض موازين الحسابات الجارية في عام 2002 بالمقارنة مع عام 2001، وكذلك بالفائض الكبير المحقق في عام 2000، إلا أنه قد زاد عن ثلاثة أمثال الفائض المحقق في عام 1997، والذي يُعد أكبر فائض خارجي جارٍ سنوي تحقّقه الدول العربية طيلة الفترة 1991-1999.

وبالنسبة للتطورات على مستوى الدول فرادى، يلاحظ في ضوء التطورات المشار إليها فيما تقدم في الموازين التجارية وموازن الخدمات والدخل والتحويلات، ارتفاع فائض ميزان الحساب الجاري لدى السعودية بنسبة 24.9 في المائة تقريباً ليصل إلى نحو 11.7 مليار دولار تعادل حوالي 35.7 في المائة من إجمالي الفائض الجاري للدول العربية. كما يلاحظ ارتفاع فائض ميزان الحساب الجاري لدى قطر بدرجة طفيفة. وفي المقابل، انخفض فائض ميزان الحساب الجاري بدرجات متفاوتة في الدول الرئيسية الأخرى المصدرة للنفط. وحدث أكبر قدر من الانخفاض في فائض ميزان الحساب الجاري في الكويت، التي تحول فائض ميزان الخدمات لديها إلى عجز في عام 2002 فضلاً عن تراجع فائض ميزانها التجاري وارتفاع صافي تحويلاتها للخارج.

شكل (2) : نسبة الميزان الجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
2002 - 1997



وفيما يتعلق بالتطورات في بقية الدول العربية، يلاحظ تحول عجز ميزان الحساب الجاري في الأردن إلى فائض، وارتفاع الفائض الجاري بدرجة ملحوظة في كل من مصر وسورية. كما يلاحظ في المقابل، تراجع فائض ميزان الحساب الجاري في المغرب واليمن، وعودة ميزان الحساب الجاري في البحرين إلى وضع العجز بعد أن كان قد أسفر عن فائض خلال عامي 2000 و2001. ويلاحظ أيضاً من جانب آخر، ارتفاع عجز الميزان الجاري بشكل ملموس في السودان، وارتفاعه بدرجة أقل في موريتانيا وجيبوتي، وتراجعته في كل من تونس ولبنان.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2002، بلغ فائض موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية نحو 5.2 في المائة مقارنة مع 9.7 في المائة و6.5 في المائة تبعاً في عامي 2000 و2001، الملحق (3/9). ولقد تحققت أعلى النسب في الفائض في الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي في قطر ثم الكويت والإمارات وعمان والجزائر. وبلغت تلك النسب 24.4 في المائة في قطر، وما يناهز 12 في المائة في كل من الكويت والإمارات، و10.6 في المائة في عمان، و7.8 في المائة في الجزائر. وتتبعي الإشارة، إلى أن النسب المسجلة في كل هذه الدول في عام 2002 تقل عن مثيلاتها في عام 2001. ويصدق ذلك بشكل خاص على الكويت في ضوء الانخفاض الملحوظ في حجم الفائض الخارجي الجاري. أما أعلى نسبة لعجز ميزان الحساب الخارجي الجاري بالقياس للناتج المحلي الإجمالي، فهي المسجلة في لبنان والبالغة 30.7 في المائة. ويذكر أن ميزان الحساب الخارجي الجاري للبنان كان قد أسفر طوال عقد التسعينات، وخاصة في السنوات الأولى من ذلك العقد، عن عجوزات ضخمة وذلك بالنظر إلى احتياجات إعادة التعمير والتنمية الممولة بموارد خارجية. وهو الأمر الذي استمر خلال السنوات المنصرمة من العقد الحالي.

التدفقات الرأسمالية والموازن الكلية*

استمرت حركة التدفقات الرأسمالية الصافية في الدول العربية باتجاه الخارج في عام 2002 في ضوء الفوائض المحققة في الموازين الجارية خاصة في الدول الرئيسية المصدرة للنفط، الملحق (1/9). ويقدر أن صافي التدفقات الرأسمالية للخارج، كما يعكسها ميزان حساب رأس المال لمجموع الدول العربية، بلغ قرابة 22.6 مليار دولار بالمقارنة مع 37.0 و23.4 مليار دولار تبعاً في عامي 2000 و2001.

وتجدر الإشارة بوجه عام في هذا السياق، إلى أن تدفقات الاستثمار المباشر للمنطقة العربية ما زالت محدودة بالمقارنة مع معظم الأقاليم الدولية الأخرى، إضافة إلى تركيزها في قطاعات معينة كقطاع الطاقة. كما أن الزيادات النسبية التي شهدتها في السنوات الأخيرة في عدد من الدول العربية، ارتبطت إلى حد كبير ببرامج الخصخصة التي نفذت فيها. كذلك، فإن استثمارات الحافظة في المنطقة العربية تعتبر متواضعة بالنظر إلى افتقار الأسواق المالية إلى الدرجة الكافية من العمق والسيولة. ولا شك أن العديد من الدول العربية وضعت تحسين مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الأجنبية على قائمة أولوياتها، وشرعت في إجراء عدد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والإدارية اللازمة لذلك. ومن الضروري بمرور الزمن، المثابرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في هذا الجانب، وإدراجها ضمن إطار متكامل من الإصلاحات يساعد على الخروج من دائرة النمو الاقتصادي المحدود الذي اتسم به اقتصاد المنطقة العربية في العقد المنصرم.

* يمثل الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات الكلي قبل احتساب التمويل الاستثنائي.

وبالنسبة للتطورات على مستوى الدول فرادى، يلاحظ حدوث انخفاض في صافي التدفقات الرأسمالية باتجاه الخارج في السعودية والإمارات وعمان وليبيا ودرجة أقل في سورية وموريتانيا، وارتفاعها في الكويت وقطر والبحرين خلال عام 2002. ويلاحظ أيضاً تحول فائض ميزان حساب رأس المال إلى عجز في مصر والمغرب، وانخفاض الفائض في تونس واليمن. كما يلاحظ من جانب آخر، ارتفاع الفوائض المحققة في ميزان حساب رأس المال في الأردن والسودان ولبنان وجيبوتي.

ووفقاً للبيانات المحدودة المتاحة عن حركة عناصر حساب رأس المال، يلاحظ حدوث قدر من الزيادة في الاستثمار المباشر في كل من مصر وتونس والسودان واليمن، وارتفاع استثمارات الحافظة بشكل ملموس في لبنان، في الوقت الذي سجلت فيه تدفقات الاستثمار المباشر للبنان انخفاضاً. ومن جانب آخر، يلاحظ ارتفاع حجم سداد القروض والسندات وتسهيلات الموردين متوسطة الأجل في مصر في عام 2002 مع تراجع تدفقات التسهيلات متوسطة الأجل الجديدة في ظل انخفاض الواردات، وتراجع استثمارات الحافظة، وهي كلها عوامل أسهمت في تحول فائض ميزان حساب رأس المال في مصر إلى عجز. كما يلاحظ بالنسبة لتونس، انخفاض حجم القروض الجديدة بمعدل أعلى من الزيادة التي شهدتها تدفقات الاستثمار المباشر إليها.

وفي ضوء التطورات في موازين الحسابات الجارية والتدفقات الرأسمالية التي تم استعراضها فيما تقدم، إضافة إلى بنود صافي السهو والخطأ في موازين المدفوعات، فقد أسفرت موازين المدفوعات الكلية للدول العربية في عام 2002 عن تحقيق فائض يقدر بنحو 15.3 مليار دولار مقارنة بفائض كلي قدره 16.5 مليار دولار في عام 2001، الملحق (1/9).

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

أدت التطورات الإيجابية في موازين مدفوعات الدول العربية في السنوات الأخيرة، وحرص هذه الدول على تعزيز الاستقرار المالي ودعم القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية، إلى حدوث زيادات سنوية ملحوظة منذ عام 1998 في حجم الاحتياطيات الخارجية الرسمية. ومواصلة لهذا الاتجاه، ارتفعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية بنسبة 14.2 في المائة لتصل إلى نحو 134.7 مليار دولار في نهاية عام 2002، الملحق (4/9). ولقد زادت الاحتياطيات الخارجية في كل الدول العربية باستثناء الكويت وليبيا وموريتانيا. وتجدر الإشارة، إلى أن أكبر قدر من الزيادة في حجم الاحتياطيات تحقق في الجزائر وتتلوها على الترتيب السعودية ولبنان والمغرب والإمارات. وفي المقابل، فإن الانخفاض في حجم الاحتياطيات الذي حدث في كل من الكويت وليبيا وموريتانيا في عام 2002، يعتبر انخفاضاً محدوداً نسبياً.

وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات*، فقد استمرت ليبيا في تحقيق أعلى النسب حيث بلغت النسبة فيها في نهاية عام 2002 حدود 24 شهراً من الواردات، وذلك رغم تراجعها عن مستوى النسبة المسجلة في عام 2001 والتي بلغت نحو 38 شهراً، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الواردات، الملحق (5/9). وتتلو ليبيا الجزائر التي ارتفعت فيها تغطية الاحتياطيات للواردات إلى حدود 23 شهراً. وبجانب هاتين الدولتين، سُجلت كذلك نسبة تغطية مرتفعة في اليمن تجاوزت حدود 19 شهراً من الواردات، كما سجلت الكويت ولبنان ومصر نسباً تجاوزت العام من الواردات.

كذلك، تجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات في كل من سورية والمغرب، والتي بلغت 5.4 أشهر في عام 1997 قد زادت عن 11 شهراً في عام 2002. كما ارتفعت نسبة التغطية في الأردن من نحو 4 أشهر في عام 1998 إلى ما يقارب 10 أشهر في نهاية عام 2002. كذلك، تجدر الإشارة، إلى أنه حدث بعض التحسن في وضع الاحتياطيات الخارجية الرسمية في السودان، إذ ارتفعت نسبة تغطيتها للواردات إلى ما يقارب 3 أشهر، بعد أن كانت لا تزيد كثيراً عن واردات أسبوعين في عام 1998.

الدين العام الخارجي

بلغ إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة**، كما في نهاية عام 2002 نحو 141.9 مليار دولار. وقد شهد حجم هذا الدين ارتفاعاً بنسبة 7.2 في المائة خلال عام 2002، أي ما يعادل نحو 9.5 مليار دولار. ويأتي هذا الارتفاع بعد الانخفاض التدريجي في إجمالي دين الدول العربية المقترضة خلال الفترة 1999-2001. ومن جانب آخر، فإن هذا الارتفاع لم يعم جميع الدول العربية، إذ أنه بينما ارتفع إجمالي حجم الدين في سبع دول بنحو 9.5 في المائة انخفض في ست دول أخرى بنحو 1.7 في المائة. وبالنسبة للدول التي سجل حجم الدين فيها ارتفاعاً، فيلاحظ أن ذلك يرجع أساساً إلى الارتفاع الذي حدث في حجم إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة كل من لبنان والسودان، حيث بلغت نسبة الارتفاع في كل منهما حوالي 52.8 و13.5 في المائة على التوالي. أما بالنسبة لبقية الدول التي شهدت ارتفاعاً في حجم الدين العام الخارجي وهي الأردن وتونس والجزائر ومصر واليمن، فقد بلغت نسبة هذا الارتفاع حوالي 2.9 في المائة في المتوسط. وفيما يتعلق بالدول التي انخفض فيها حجم الدين فقد بلغت نسبة

* محتسبة على أساس تقسيم إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة، على قيمة الواردات السلعية لتلك السنة في الدولة المعنية.

** يتكون الدين العام الخارجي من الديون العامة طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. وتشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن وتونس وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. ولا تشمل المجموعة سبع دول منتجة للنفط ولا تزال تعتبر دولاً دائنة من منظور الوضع الصافي للمديونية وهي السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والعراق وليبيا.

هذا الانخفاض حوالي 4.6 في المائة في سورية و 1.9 في المائة في عمان و 1.3 في المائة في جيبوتي و 0.7 في المائة في موريتانيا و 0.6 في المائة في المغرب، الملحق (6/9).

وقد انعكس الارتفاع في حجم الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة بصورة سلبية على نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي التي ارتفعت من 45 في المائة في عام 2001 إلى 46.9 في المائة في عام 2002، مع الملاحظة حدوث ارتفاع بسيط في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بحوالي 2.3 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت قد ارتفعت بنسبة 0.7 في المائة في عام 2001 فبلغت 45.0 في المائة بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة 11.7 في المائة في عام 2000 فبلغت 44.7 في المائة.

أما بالنسبة لإجمالي قيمة خدمة الدين، فقد ارتفع بنسبة 1.4 في المائة خلال عام 2002 ليبلغ نحو 15.0 مليار دولار بالنسبة للدول العربية المقترضة ككل. ويعد هذا الارتفاع استمراراً للارتفاع التدريجي في إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة وللجنة الرابعة على التوالي. وفيما يتعلق بنسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد انخفضت من 15.8 في المائة في عام 2001 إلى 15.4 في المائة في عام 2002، وذلك نظراً لارتفاع حجم الصادرات بنسبة تقدر بحوالي 3.2 في المائة، مما فاق نسبة ارتفاع إجمالي خدمة الدين العام الخارجي والتي بلغت 1.6 في المائة. وكانت هذه النسبة قد ارتفعت بنحو 2.6 في المائة خلال عام 2001 فبلغت 15.8 في المائة بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة 11.5 في المائة في عام 2000 فبلغت 15.4 في المائة.

وبصورة عامة، فإنه ومن أجل تسهيل المقارنة بين أوضاع الدول العربية المقترضة، فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وفق مؤشر نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية، على اعتبار أن هذه النسبة تشير إلى قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين وإمكانية استمراره على القيام بذلك.

الجدول رقم (1)
تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية
2002

نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات	نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	المجموعة والدولة
7.1	31.0	18.1	المجموعة الأولى
7.8	63.7	25.8	عمان
12.5	177.1	33.5	سورية
21.6	116.3	37.6	مصر
20.2	112.4	40.5	المغرب
			الجزائر
			المجموعة الثانية
4.7	134.3	50.7	اليمن
16.7	135.6	55.9	تونس
7.8	216.3	70.8	جيبوتي
13.7	170.0	77.6	الأردن
100.3	649.0	82.3	لبنان
			المجموعة الثالثة
21.4	338.7	162.1	موريتانيا
5.4	1,178.3	164.9	السودان
28.7	2,620.0	2,109.2	الصومال

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ومصادر وطنية أخرى.
البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، 2002.

تضم المجموعة الأولى الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها معتدلاً نسبياً وتشمل عمان وسورية ومصر والمغرب والجزائر، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 50 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول فوق المتوسط بالنسبة للدول العربية المقترضة وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى.

وتضم المجموعة الثانية الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعاً، وتشمل اليمن وتونس وجيبوتي والأردن ولبنان، حيث تتراوح نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول ما بين 50 و 100 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول مقارباً للمتوسط بالنسبة للدول العربية وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى. ويلاحظ أن أداء هذه المؤشرات في بعض دول هذه المجموعة يعتبر جيداً بالمقارنة مع المجموعة ككل.

وتضم المجموعة الثالثة الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عالياً ومتقافماً، وتشمل موريتانيا والسودان والصومال، حيث تزيد نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 100 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول أقل من المتوسط بالنسبة للدول العربية وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى.

الجدول رقم (2)
الدين الخارجي القائم في ذمة مجموعات الدول العربية المقترضة

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
الدين الخارجي القائم (مليون دولار أمريكي)						
141900.1	132418.4	132547.1	139039.5	140332.1	135567.4	الدول العربية المقترضة
74277.7	74104.1	77217.0	83800.6	88480.3	86808.9	المجموعة الأولى
39904.0	33453.0	30722.1	30608.9	27169.8	24478.5	المجموعة الثانية
27618.4	24861.3	24608.0	24630.0	24682.0	24280.0	المجموعة الثالثة
نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)						
46.9	45.0	44.7	50.6	53.6	53.3	الدول العربية المقترضة
33.5	33.8	34.5	40.8	45.3	45.6	المجموعة الأولى
66.1	60.2	56.6	58.2	53.3	50.5	المجموعة الثانية
164.7	160.2	175.9	191.6	205.9	199.9	المجموعة الثالثة
نسبة الدين الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات (في المائة)						
154.6	147.8	151.0	194.8	224.7	188.2	الدول العربية المقترضة
106.9	108.7	116.0	158.7	194.7	158.9	المجموعة الأولى
200.0	172.3	162.3	176.8	170.6	149.7	المجموعة الثانية
1024.5	1065.7	970.4	1703.5	2045.9	2032.7	المجموعة الثالثة
خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار أمريكي)						
14999.9	14752.8	14742.1	13456.5	12965.3	12934.1	الدول العربية المقترضة
10164.8	11001.0	10862.0	10510.0	10145.0	9730.0	المجموعة الأولى
4579.1	3517.4	3592.3	2596.5	2410.3	2752.1	المجموعة الثانية
256.0	234.4	287.8	350.0	410.0	452.0	المجموعة الثالثة
نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات (في المائة)						
15.4	15.8	15.4	17.4	18.7	16.4	الدول العربية المقترضة
14.8	16.2	16.3	20.0	22.3	17.9	المجموعة الأولى
23.0	18.1	19.0	15.0	15.1	16.8	المجموعة الثانية
8.4	8.8	10.4	27.1	38.0	42.3	المجموعة الثالثة

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، 2002.

- تم احتساب مؤشرات المجموعة الثالثة باستثناء الصومال والتي تم إدماجها عند احتساب مؤشرات الدول العربية المقترضة ككل.

موقف المديونية

شهد وضع المديونية الخارجية في الدول العربية تراجعاً خلال عام 2002، كما تمت الإشارة إليه سابقاً، حيث سجل إجمالي الدين العام الخارجي القائم ارتفاعاً بنحو 9.5 مليار دولار عن مستواه في عام 2001. وبالنسبة لأداء المجموعات الثلاث من الدول العربية المقترضة خلال عام 2002، فقد شهدت جميعها زيادة في إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمتها، حيث شهدت المجموعة الأولى زيادة طفيفة بنحو 0.4 في المائة في الوقت الذي شهدت فيه المجموعتين الثانية والثالثة ارتفاعاً بنحو 19.3 في المائة و11.1 في المائة على التوالي. وبالمقارنة مع أداء هذه المجموعات من الدول في السنوات الست الماضية، يلاحظ أن أداء المجموعة الأولى قد جاء مغايراً لنمط الانخفاض الذي شهدته هذه المجموعة خلال السنوات الثلاث الماضية. إلا أن دول هذه المجموعة فرادى قد كانت متباينة في أدائها

خلال عام 2002، حيث انخفض إجمالي الدين في كل من عمان وسورية والمغرب وارتفع في كل من الجزائر ومصر. وكذلك يعتبر أداء المجموعة الثانية استمراراً لنمط الارتفاع الذي شهدته هذه المجموعة خلال السنوات الست الماضية. وقد شهدت جميع دول المجموعة ارتفاعاً في إجمالي دينها الخارجي باستثناء جيبوتي التي انخفض حجم الدين القائم في ذمتها بنسبة 1.25 في المائة. أما بالنسبة للمجموعة الثالثة، فيعتبر ارتفاع الدين الخارجي الذي شهدته استمراراً للارتفاع الذي شهدته عام 2001. وقد كان أداء دول المجموعة متفاوتاً، ففي الوقت الذي ارتفع فيه حجم الدين في السودان بنسبة 13.5 في المائة، انخفض حجم الدين في كل من موريتانيا والصومال بنسبة 0.7 في المائة و1.8 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت هذه النسبة في المجموعتين الثانية والثالثة بحوالي 9.8 في المائة و2.8 في المائة على التوالي، في الوقت الذي انخفضت فيه هذه النسبة بحوالي 0.9 في المائة بالنسبة للمجموعة الأولى.

ووفق مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد شهدت المجموعتان الأولى والثالثة تحسناً إذ تراجعَت هذه النسبة في المجموعة الأولى من 16.2 إلى 14.8 في المائة، كما تراجعَت في المجموعة الثالثة من 8.8 في المائة إلى 8.4 في المائة. أما بالنسبة للمجموعة الثانية فقد ارتفعت هذه النسبة من 18.1 إلى 23.0 في المائة.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد شهدت كل من سورية وجيبوتي وعمان تحسناً في جميع مؤشرات قياس المديونية وأعبائها في الوقت الذي تحسنت فيه أوضاع المديونية الخارجية وفق غالبية المؤشرات في كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا واليمن. كما تراجع موقف المديونية وفق جميع المؤشرات بالنسبة للسودان ولبنان، ومصر، في الوقت الذي تراجع فيه موقف المديونية بالنسبة لغالبية المؤشرات في كل من الأردن وتونس.

أسعار صرف العملات العربية

نظم وسياسات الصرف

تنقسم نظم الصرف المتبعة في الدول العربية إلى خمسة فئات رئيسية تتراوح ما بين نظام ترتيبات مجلس العملة الذي تنتهجه جيبوتي، والذي يتم بناء عليه ربط الفرنك الجيبوتي بالدولار بسعر صرف ثابت مع وجود غطاء من الصرف الأجنبي لكل إصدار الفرنك، ونظام التعويم المستقل الذي ينتهجه اليمن، والذي بناء عليه يتحدد سعر صرف الريال اليمني وفق قوى العرض والطلب في السوق دون تدخل من السلطات. وفيما بين هذين النظامين، تنتهج غالبية الدول العربية نظام الربط التقليدي سواء أمام عملة واحدة أو سلة من العملات، حيث تنتهج هذا النظام اثنتي عشرة دولة عربية.

هذا، وتنتهج دولة واحدة هي مصر نظام ربط سعر الصرف ما بين نطاق أفقي، وتنتهج ثلاث دول عربية نظام سعر صرف أكثر مرونة وهو التعويم المدار دون وجود مسار مسبق الإعلان عنه لسعر الصرف.

وفيما يتعلق بالدول العربية التي تنتهج نظام الربط التقليدي، يلاحظ أن معظمها يربط عملته فعلياً بالدولار الأمريكي. فمن الملاحظ أنه على الرغم من أن كل من الأردن والسعودية والإمارات حددت عملة الربط بوحدة حقوق السحب الخاصة، إلا أنها فعلياً تقوم بربط عملاتها أمام الدولار بأسعار صرف ثابتة. هذا، في الوقت الذي قامت فيه البحرين اعتباراً من 25 ديسمبر 2001 بإحلال الدولار الأمريكي كعملة الربط الذي يثبت الدينار البحريني أمامها بدلاً من وحدة حقوق السحب الخاصة. أما بالنسبة لكل من عُمان وقطر وسورية ولبنان فهي تربط أسعار صرف عملاتها بالدولار عند سعر صرف ثابت، بينما يربط السودان الدينار بالدولار الأمريكي لكن ليس بسعر صرف ثابت، وإنما بهامش في حدود ± 1.5 في المائة.

وفيما يتعلق بالدول العربية التي تقوم بربط عملاتها بسلة معلنة أو غير معلنة من العملات، يلاحظ أن ليبيا تقوم بربط الدينار بوحدة حقوق السحب الخاصة بسعر صرف ثابت. وفي هذا الشأن، سبق أن قامت ليبيا بدءاً من مطلع يناير 2002 بتخفيض سعر صرف الدينار أمام وحدة حقوق السحب الخاصة من 1.224 وحدة حقوق سحب خاصة للدينار، إلى 0.608 وحدة حقوق سحب خاصة للدينار، وذلك في إطار قرار لمصرف ليبيا المركزي في ديسمبر 2001 والذي استهدف تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالكويت، تقوم السلطات بربط الدينار الكويتي بسلة غير معلنة من العملات، وإن كان من المعروف أن تلك السلة تعتمد على أوزان الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، وأن السلطات الكويتية تقوم باعتماد وزن أكبر للدولار. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اعتباراً من أول يناير 2003 ربط سعر صرف الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي وأصبح سعر التعادل بين الدينار الكويتي والدولار الأمريكي بمقدار 299.63 فلساً لكل دولار، على أن يكون تحرك سعر صرف الدينار الكويتي في حدود هامش نسبته ± 3.5 في المائة حول سعر التعادل المذكور.

وبالنسبة للمغرب، فهي أيضاً تربط سعر صرف الدرهم بسلة غير معلنة من العملات، وإن كان من المعروف أنها تعتمد على أوزان للشركاء التجاريين وعملات التسوية، وأن لليورو وزناً أكبر في السلة. هذا، ويتحدد سعر صرف الدرهم المغربي في السوق ويتدخل بنك المغرب بصورة دورية للحفاظ على سعر صرف الدرهم في نطاق السلة.

أما فيما يتعلق بمصر، والتي تنتهج كما سبق الإشارة نظام ربط سعر الصرف ما بين نطاق أفقي خلال عام 2002، فيقوم البنك المركزي بالإعلان عن سعر مركزي للدولار ويسمح للبنوك وشركات الصرافة بالتحرك في حدود هامش

في حدود ± 3 في المائة عن السعر المركزي المعلن، وذلك مع قيام البنك المركزي بالتدخل في سوق ما بين البنوك للحفاظ على سعر الصرف في حدود الهامش.

وأخيراً، تصنف نظم الصرف في كل من الجزائر، وموريتانيا، وتونس كنظم تعويم مدار دون مسار مسبق الإعلان عنه لسعر الصرف. وفي ظل تلك النظم يتم تحديد قيمة العملة في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل عند الضرورة لإعادة مسار سعر الصرف ليتماشى مع عدة معايير موضوعة تتماشى مع أهداف السياسة النقدية.

المعضلة الثلاثية: سعر صرف ثابت، حرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال، وسياسة نقدية مستقلة

يواجه صانعو السياسات معضلة ثلاثية عند اختيارهم لنظام السياسة الاقتصادية الكلية الممكن تطبيقه. وتتمثل تلك المعضلة الثلاثية في عدم إمكانية اختيار أكثر من عنصرين فقط من العناصر الثلاثة التالية: (1) حرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، (2) نظام سعر صرف ثابت، و(3) سياسة نقدية مستقلة موجهة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية. ففي حالة اختيار نظام سعر صرف ثابت مع الرغبة في انتهاج سياسة نقدية مستقلة، يجب على صانعي السياسات تقييد حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وذلك لفصل تحركات أسعار الفائدة المحلية عن تحركات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية، والتي تعتبر شرطاً أساسياً لضمان استقلالية السياسة النقدية. وفي حالة اختيار نظام سعر صرف ثابت مع الرغبة في تحقيق الحرية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، لن يستطيع صانعو السياسات تطبيق سياسة نقدية مستقلة موجهة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية، نظراً لأن تحركات السياسة النقدية ستقتصر على أغراض الدفاع عن سعر الصرف الثابت في مواجهة أي تغيرات في أسعار الفائدة العالمية. وأخيراً، إذا ما رغب صانعو السياسات في تطبيق سياسة نقدية مستقلة، مع حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، يجب عليهم التخلي عن سياسة سعر الصرف الثابت نظراً لعدم إمكانية قيام السلطات النقدية بتحقيق أهداف ثبات سعر الصرف والأهداف المحلية المرغوبة في الوقت نفسه في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال.

تطورات أسعار الصرف العربية

سجلت عملات ثلاث دول عربية لا يتم تثبيت قيمتها أمام الدولار ارتفاعاً في سعر صرفها أمام الدولار الأمريكي خلال عام 2002. وهذه العملات وهي الدرهم المغربي الذي ارتفع بنسبة 2.49 في المائة، والدينار التونسي الذي ارتفع بنسبة 1.18 في المائة، والدينار الكويتي الذي ارتفع بنسبة 0.85 في المائة. ويأتي ارتفاع قيمة تلك العملات نتيجة للدور الذي يلعبه اليورو في تحديد أسعارها (خاصة في حالة المغرب وتونس)، حيث أثر ارتفاع اليورو أمام الدولار خلال عام

2002 على تطورات أسعار صرف العملات المذكورة. هذا، وقد نتج عن تطور أسعار صرف العملات الثلاثة أمام الدولار والعملات الرئيسية الأخرى أن حققت تلك العملات ارتفاعاً أمام وحدة حقوق السحب الخاصة كما حدث للمغرب حيث بلغت نسبة الارتفاع 0.83 في المائة، أو تراجعاً بدرجة أقل حدة من تراجع الدولار أمام وحدة حقوق السحب الخاصة (والذي بلغت نسبته 1.71 في المائة خلال عام 2002) كما هو الحال بالنسبة لتونس والكويت، حيث بلغت نسبة التراجع 0.51 في المائة بالنسبة للدينار التونسي، و0.73 في المائة بالنسبة للدينار الكويتي.

وفيما يتعلق بباقي العملات العربية التي لا يتم تثبيت قيمتها أمام الدولار، من الملاحظ تراجع قيمة الدينار الليبي أمام الدولار بنسبة 86.04 في المائة، وذلك نتيجة قرار تخفيض الدينار الليبي أمام وحدة حقوق السحب الخاصة (عملة الربط للدينار) من 0.8170 دينار للوحدة إلى 1.6447 دينار للوحدة بدءاً من أول يناير 2002. وفي نفس الوقت تراجعت قيمة الأوقية الموريتانية أمام الدولار بنسبة 13.90 في المائة، الأمر الذي أدى لتراجعها أمام العملات الرئيسية الأخرى وبالتالي حقوق السحب الخاصة التي بلغت نسبة تراجع الأوقية أمامها 15.85 في المائة.

أما بالنسبة للدينار الجزائري، فقد تراجعت قيمته أمام الدولار الأمريكي بنسبة 3.19 في المائة، وأمام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 4.96 في المائة. كما تراجعت أيضاً قيمة الريال اليمني، والذي يعتبر العملة العربية الوحيدة المعمومة بصورة مستقلة أمام الدولار بنسبة 4.12 في المائة، وأمام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 5.90 في المائة. وفيما يتعلق بالدينار السوداني، فقد تراجعت قيمته أمام الدولار بنسبة 1.95 في المائة، وأمام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 3.69 في المائة.

وأخيراً، بالنسبة للعملات التي لا تثبت قيمتها أمام الدولار، انخفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بنسبة 13.26 في المائة، وانخفض سعر صرفه أمام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 15.20 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات المصرية قامت باتخاذ إجراءات بدءاً من أغسطس 2001 لتخفيض الضغط على سعر الصرف، حيث تم في هذا التاريخ تخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار من 4.15 جنيه للدولار إلى 4.50 جنيه للدولار لسعر صرف البنك المركزي وتوسيع هامش التحرك من ± 1 في المائة إلى ± 3 في المائة، ثم قامت السلطات المصرية في يناير 2002 بتخفيض سعر صرف البنك المركزي إلى 4.51 جنيه للدولار.

أما فيما يتعلق بأسعار العملات العربية المثبتة أمام الدولار وهي الدينار الأردني، والدرهم الإماراتي، والدينار البحريني، والفرنك الجيبوتي، والريال السعودي، والريال العماني، والريال القطري، والليرة اللبنانية، فقد أدى تراجع سعر صرف الدولار خلال عام 2002 أمام اليورو والجنيه الإسترليني وارتفاعه بصورة طفيفة أمام الين الياباني إلى تراجع أسعار العملات العربية المذكورة أمام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 1.71 في المائة.

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2002-1997)

(مليون دولار)

* 2002	2001	2000	1999	1998	1997	
الصادرات السلعية - فوب						
229,840.5	223,065.0	243,524.5	165,752.5	137,735.0	182,855.3	مجموع الدول العربية
2,770.0	2,294.4	1,899.3	1,831.9	1,802.4	1,835.5	الاردن
49,596.5	48,774.0	49,834.2	36,470.8	33,835.0	40,408.5	الإمارات
5,368.9	5,576.9	6,194.9	4,362.8	3,270.2	4,383.0	البحرين
7,498.9	6,628.0	5,839.9	5,873.3	5,725.0	5,559.0	تونس
18,710.0	19,090.0	21,650.0	12,320.0	10,140.0	13,820.0	الجزائر
76.2	75.8	75.4	69.2	59.1	42.6	جيبوتي
71,390.9	67,793.3	77,371.4	50,621.9	38,724.3	60,572.5	السعودية
1,949.1	1,618.7	1,806.7	780.1	595.7	594.2	السودان
6,668.0	5,706.0	5,146.0	3,839.0	3,142.0	4,057.0	سوريه
...	الصومال
...	العراق
11,171.7	11,074.1	11,318.6	7,238.0	5,521.5	7,656.7	عمان
11,031.6	10,870.1	11,594.0	7,213.7	5,030.5	3,856.1	قطر
15,406.1	16,245.8	19,475.9	12,225.2	9,616.0	14,281.0	الكويت
1,017.3	880.2	712.2	694.7	667.6	649.3	لبنان
8,384.7	8,452.8	12,078.0	6,707.6	6,216.0	9,888.7	ليبيا
7,117.7	7,278.8	7,060.8	5,236.5	4,402.8	5,525.3	مصر
7,771.9	6,983.1	7,325.3	7,456.4	7,113.7	7,039.1	المغرب
327.2	356.2	344.7	333.1	369.4	412.8	موريتانيا
3,584.0	3,367.0	3,797.2	2,478.3	1,503.7	2,274.0	اليمن
الواردات السلعية - فوب						
164,012.3-	152,475.7-	146,593.1-	137,232.0-	143,643.1-	144,064.3-	مجموع الدول العربية
4,450.4-	4,301.3-	4,073.7-	3,292.0-	3,404.8-	3,648.5-	الاردن
39,135.5-	37,293.4-	35,009.7-	31,719.3-	32,587.9-	34,094.0-	الإمارات
4,319.7-	4,047.3-	4,393.6-	3,468.4-	3,298.7-	3,778.2-	البحرين
9,821.4-	9,027.2-	8,092.6-	8,022.8-	7,876.0-	7,515.0-	تونس
12,010.0-	9,480.0-	9,350.0-	8,960.0-	8,630.0-	8,130.0-	الجزائر
277.0-	253.8-	270.3-	251.7-	239.6-	204.0-	جيبوتي
29,602.4-	28,606.9-	27,704.0-	25,717.5-	27,534.5-	26,370.1-	السعودية
2,152.8-	1,395.2-	1,366.4-	1,256.2-	1,732.2-	1,421.9-	السودان
4,458.0-	4,282.0-	3,723.0-	3,621.2-	3,320.0-	3,603.0-	سوريه
...	الصومال
...	العراق
5,524.3-	5,310.8-	4,593.0-	4,299.1-	5,214.6-	4,645.0-	عمان
4,325.0-	3,385.7-	2,929.7-	2,251.6-	3,070.6-	2,992.6-	قطر
8,069.9-	7,049.6-	6,450.7-	6,708.9-	7,713.0-	7,747.0-	الكويت
5,974.0-	6,799.5-	5,792.7-	5,780.4-	6,580.7-	6,923.0-	لبنان
6,964.0-	4,523.7-	4,128.8-	4,406.0-	5,753.6-	7,170.2-	ليبيا
12,879.4-	13,791.1-	15,381.4-	15,164.8-	14,617.3-	14,157.2-	مصر
10,811.4-	9,937.9-	10,519.6-	9,886.9-	9,422.9-	8,903.1-	المغرب
432.3-	390.2-	329.5-	304.7-	357.9-	355.0-	موريتانيا
2,805.0-	2,600.0-	2,484.4-	2,120.5-	2,288.8-	2,406.5-	اليمن

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2002-1997)

(مليون دولار)

* 2002	2001	2000	1999	1998	1997	
الميزان التجاري						
65,828.2	70,589.3	96,931.4	28,520.5	5,908.0 -	38,791.0	مجموع الدول العربية
1,680.4-	2,006.9-	2,174.4-	1,460.1-	1,602.4-	1,813.0-	الاردن
10,461.0	11,480.6	14,824.6	4,751.5	1,247.1	6,314.5	الإمارات
1,049.2	1,529.5	1,801.3	894.4	28.5 -	604.8	البحرين
2,322.5-	2,399.2-	2,252.7-	2,149.5-	2,151.0-	1,956.0-	تونس
6,700.0	9,610.0	12,300.0	3,360.0	1,510.0	5,690.0	الجزائر
200.8-	178.0 -	194.9-	182.5-	180.5-	161.4-	جيبوتي
41,788.5	39,186.4	49,667.4	24,904.4	11,189.8	34,202.4	السعودية
203.7 -	223.5	440.3	476.1-	1,136.5-	827.7-	السودان
2,210.0	1,424.0	1,423.0	217.9	178.0 -	454.0	سوريا
...	الصومال
...	العراق
5,647.3	5,763.3	6,725.6	2,938.9	306.9	3,011.7	عمان
6,706.6	7,484.3	8,664.3	4,962.1	1,959.9	863.5	قطر
7,336.2	9,196.2	13,025.2	5,516.3	1,903.0	6,534.0	الكويت
4,956.7-	5,919.3-	5,080.5-	5,085.8-	5,913.1-	6,273.7-	لبنان
1,420.7	3,929.0	7,949.2	2,301.6	462.4	2,718.5	ليبييا
5,761.7-	6,512.3-	8,320.6-	9,928.3-	10,214.5-	8,631.9-	مصر
3,039.5 -	2,954.8 -	3,194.3 -	2,430.5-	2,309.1 -	1,864.0-	المغرب
105.2-	34.0 -	15.2	28.4	11.5	57.8	موريتانيا
779.0	767.0	1,312.8	357.8	785.1-	132.5-	اليمن
ميزان الخدمات والدخل (صافي)						
22,505.0-	19,053.0-	22,481.8-	13,278.9-	11,650.3-	19,567.1-	مجموع الدول العربية
302.1-	234.6-	112.4-	150.8-	77.3-	9.2-	الاردن
2,382.6	2,679.4	2,889.0	2,641.2	2,573.2	2,633.1	الإمارات
209.8-	38.3-	183.5-	168.9-	89.1-	233.8 -	البحرين
338.1	638.1	695.1	889.2	712.0	646.0	تونس
3,410.0-	3,220.0-	4,160.0-	4,130.0-	3,480.0-	3,300.0-	الجزائر
122.7	122.0	102.1	116.8	108.3	97.7	جيبوتي
14,254.4-	14,713.1-	19,960.2-	10,535.1-	9,385.3-	18,862.5-	السعودية
1,388.1 -	1,140.6-	1,194.8-	297.8-	185.1-	128.5-	السودان
1,249.0-	756.0-	847.0-	609.2-	395.0-	586.0-	سوريا
...	الصومال
...	العراق
1,955.0-	1,916.8-	1,935.0-	1,870.0-	1,833.6-	1,583.9-	عمان
2,437.4-	3,220.6-	3,190.4-	2,790.9-	2,415.4-	2,542.3-	قطر
973.8 -	1,210.3	3,602.0	1,498.1	2,086.3	2,908.1	الكويت
453.7-	29.7 -	364.1	6.1-	244.4-	130.6 -	لبنان
342.6-	725.3-	666.5-	586.4-	584.5-	601.8-	ليبييا
2,523.6	2,688.6	3,323.8	3,938.4	2,772.1	3,863.2	مصر
736.0	1,053.9	273.9	125.8	168.9-	428.3-	المغرب
133.2-	81.3-	106.4-	112.2-	180.6-	207.8-	موريتانيا
1,498.8-	1,369.0-	1,375.7-	1,231.0-	862.9-	1,100.5-	اليمن

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2002-1997)

(مليون دولار)

* 2002	2001	2000	1999	1998	1997	
ميزان السلع والخدمات والدخل						
43,323.2	51,536.4	74,449.6	15,241.6	17,558.3-	19,224.0	مجموع الدول العربية
1,982.5-	2,241.5-	2,286.8-	1,610.9-	1,679.7-	1,822.2-	الاردن
12,843.6	14,160.0	17,713.6	7,392.7	3,820.3	8,947.6	الإمارات
839.4	1,491.2	1,617.8	725.5	117.6 -	371.0	البحرين
1,984.4-	1,761.1-	1,557.6-	1,260.3-	1,439.0-	1,310.0-	تونس
3,290.0	6,390.0	8,140.0	770.0-	1,970.0 -	2,390.0	الجزائر
78.1-	56.0 -	92.8-	65.7-	72.2-	63.7-	جيبوتي
27,534.1	24,473.3	29,707.2	14,369.3	1,804.5	15,339.9	السعودية
1,591.8 -	917.1-	754.5-	773.9-	1,321.6-	956.2-	السودان
961.0	668.0	576.0	391.4-	573.0-	132.0-	سورية
...	الصومال
...	العراق
3,692.3	3,846.6	4,790.6	1,068.9	1,526.7 -	1,427.8	عمان
4,269.2	4,263.7	5,473.9	2,171.2	455.5-	1,678.8-	قطر
6,362.4	10,406.5	16,627.2	7,014.4	3,989.3	9,442.1	الكويت
5,410.4-	5,949.0-	4,716.4-	5,091.9-	6,157.5-	6,404.3-	لبنان
1,078.1	3,203.7	7,282.7	1,715.2	122.1 -	2,116.7	ليبيا
3,238.1-	3,823.7-	4,996.8-	5,989.9-	7,442.4-	4,768.7-	مصر
2,303.5-	1,900.9 -	2,920.4-	2,304.8-	2,478.1-	2,292.3-	المغرب
238.4-	115.3-	91.2-	83.8-	169.1-	150.0-	موريتانيا
719.8-	602.0-	62.9-	873.2-	1,648.0-	1,233.0-	اليمن
صافي التحويلات دون مقابل						
10,517.4-	10,796.2-	11,526.2-	9,831.8-	9,275.9-	9,399.3-	مجموع الدول العربية
2,450.2	2,237.2	2,345.3	2,015.8	1,701.6	1,851.5	الاردن
4,400.3-	4,209.6-	3,961.8-	3,907.4-	3,675.9-	3,621.5-	الإمارات
1,319.4-	1,264.1-	990.2-	819.4-	659.8-	402.1-	البحرين
1,188.5	895.2	736.3	809.6	764.0	717.0	تونس
1,070.0	670.0	790.0	790.0	1,060.0	1,060.0	الجزائر
40.6	31.1	53.1	62.7	68.9	52.2	جيبوتي
15,853.8-	15,120.0-	15,390.1-	13,958.1-	14,954.0-	15,034.5-	السعودية
666.0	385.5	237.0	342.3	364.2	128.9	السودان
479.0	493.0	485.0	493.2	531.0	499.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
1,547.2-	1,531.9-	1,456.4-	1,438.2-	1,466.8-	1,500.7-	عمان
...	قطر
2,145.0-	2,078.0-	1,955.0-	2,004.1-	1,775.0-	1,506.5-	الكويت
79.6	151.2	300.3 -	227.3 -	151.1	618.9	لبنان
320.0-	411.1-	241.2-	185.0-	261.2-	241.1-	ليبيا
3,959.9	4,102.5	4,172.4	4,508.4	5,043.6	4,373.8	مصر
3,676.4	3,476.1	2,451.4	2,139.0	2,335.0	2,206.0	المغرب
219.2	103.6	98.8	123.8	167.9	144.5	موريتانيا
1,239.0	1,273.0	1,399.5	1,422.9	1,329.7	1,255.3	اليمن

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2002-1997)

(مليون دولار)

* 2002	2001	2000	1999	1998	1997	
الموازن الجارية						
32,805.8	40,740.2	62,922.6	5,409.8	26,833.7-	9,774.1	مجموع الدول العربية
467.7	4.2-	58.5	404.9	21.9	29.3	الاردن
8,443.3	9,950.3	13,751.7	3,485.3	144.3	5,326.1	الإمارات
480.1 -	227.1	627.6	93.9-	777.4 -	31.1 -	البحرين
795.9-	865.9-	821.3-	450.7-	675.0-	593.0-	تونس
4,360.0	7,060.0	8,930.0	20.0	910.0-	3,450.0	الجزائر
37.5-	24.9 -	39.7-	3.0-	3.3-	11.5-	جيبوتي
11,680.3	9,353.3	14,317.0	411.2	13,149.3 -	256.1	السعودية
925.8 -	531.6-	517.5-	431.6-	957.4-	827.3-	السودان
1,440.0	1,161.0	1,061.0	101.9	42.0-	367.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
2,145.1	2,314.7	3,334.2	369.3-	2,993.5 -	72.9 -	عمان
4,269.2	4,263.7	5,473.9	2,171.2	455.5-	1,678.8-	قطر
4,217.4	8,328.5	14,671.4	5,010.3	2,214.6	7,934.5	الكويت
5,330.8-	5,797.9-	5,016.7-	5,319.2-	6,006.4-	5,785.4-	لبنان
758.1	2,792.6	7,041.5	1,530.2	383.3 -	1,875.6	ليبيا
721.8	278.8	824.4-	1,481.5-	2,398.8-	394.9-	مصر
1,372.9	1,575.2	468.9-	165.8-	143.1-	86.3-	المغرب
19.1-	11.7-	7.6	40.0	1.2-	5.5-	موريتانيا
519.2	671.0	1,336.6	549.7	318.3-	22.3	اليمن
ميزان حساب رأس المال						
22,603.8-	23,384.8-	37,015.3-	2,839.9-	15,686.3	2,586.3-	مجموع الدول العربية
198.7	106.6	811.8	491.4	588.0	729.3	الاردن
7,376.6-	9,464.8-	10,916.6-	1,955.1-	607.2	4,999.3-	الإمارات
846.0-	318.9-	37.8	329.8	122.6	140.2	البحرين
946.1	1,151.0	608.9	1,135.7	490.0	954.0	تونس
710.0 -	870.0 -	1,360.0 -	2,400.0 -	830.0 -	2,290.0 -	الجزائر
34.9	10.2	30.7	1.2 -	22.5	20.4	جيبوتي
8,670.3-	11,339.7-	11,732.5-	2,362.1	12,493.5	2,070.4	السعودية
869.5	502.6	328.1	412.4	279.2	195.0	السودان
230.0 -	234.0 -	76.0 -	255.2	223.0	83.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
534.6-	897.3-	397.9-	62.4	1,477.2	83.2	عمان
1,712.4-	1,054.7-	1,884.0-	286.5	407.4	1,191.2	قطر
3,467.4-	3,382.9-	11,555.6-	5,003.6-	2,841.3-	6,306.1-	الكويت
2,611.4	1,136.3	1,325.6	1,474.3	805.5	2,865.3	لبنان
419.5-	1,590.9-	887.5-	519.2-	548.5-	887.2-	ليبيا
2,571.3 -	783.8	1,065.8 -	987.8 -	2,585.4	3,390.0	مصر
** 768.0 -	1,957.2	54.2 -	1,667.4	230.0	465.4	المغرب
** 15.4 -	26.0 -	5.6	58.9 -	10.5 -	59.2 -	موريتانيا
57.2	146.6	233.7 -	391.4 -	415.0 -	231.9 -	اليمن

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2002-1997)

(مليون دولار)

* 2002	2001	2000	1999	1998	1997	
بنود صافي السهو والخطأ						
5,103.9	839.7-	2,443.0	3,657.4	7,718.4	2,087.3	مجموع الدول العربية
49.2-	82.1	315.4	29.6	430.1-	54.7-	الأردن
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الإمارات
1,361.2	215.2	465.4-	210.4-	638.1	6.4-	البحرين
0.0	24.4-	30.4-	4.6	2.0-	24.0-	تونس
...	الجزائر
57.6	54.6	9.1-	12.1	26.7-	20.9-	جيبوتي
...	السعودية
459.4	69.8-	314.2	167.2	750.5	651.2	السودان
160.0-	46.0	171.0-	42.4-	253.0	1.0-	سورية
...	الصومال
...	العراق
801.9-	405.7-	676.2-	509.8	749.0	522.8	عمان
322.8-	472.3-	قطر
1,707.4-	2,071.5-	850.9-	919.8	826.8	1,684.5-	الكويت
4,283.7	3,492.8	3,402.0	4,105.6	4,713.3	3,340.1	لبنان
136.0-	221.6-	388.2-	516.4-	531.2	884.0	ليبييا
1,905.6	1,580.7-	583.6	1,558.1-	722.0-	1,802.8-	مصر
32.8	229.8	113.7	125.4	159.6	174.9	المغرب
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.9	موريتانيا
181.0	114.2-	305.4	110.6	277.8	57.6	اليمن
** الميزان الكلي						
15,305.9	16,515.5	28,350.8	6,227.3	3,429.0-	9,275.2	مجموع الدول العربية
617.2	184.5	1,185.7	925.9	179.8	703.9	الأردن
1,066.7	485.5	2,835.1	1,530.3	751.5	326.8	الإمارات
35.1	123.4	200.0	25.5	16.7-	102.7	البحرين
150.2	260.7	242.8-	689.6	187.0-	337.0	تونس
3,650.0	6,190.0	7,570.0	2,380.0-	1,740.0-	1,160.0	الجزائر
55.0	39.9	18.1-	7.9	7.5-	12.0-	جيبوتي
3,010.0	1,986.3-	2,584.5	2,773.3	655.8-	2,326.5	السعودية
403.1	98.8-	124.8	148.0	72.3	18.9	السودان
1,050.0	973.0	814.0	314.7	434.0	449.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
808.6	1,011.7	2,260.1	202.9	767.3-	533.1	عمان
2,234.0	2,736.8	3,589.9	2,457.7	48.1-	487.6-	قطر
957.4-	2,874.0	2,265.4	926.5	200.1	56.0-	الكويت
1,564.2	1,168.9-	289.1-	260.7	487.6-	420.0	لبنان
202.6	980.2	5,765.8	494.6	400.6-	1,872.4	ليبييا
56.1	518.1-	1,306.6-	4,027.4-	535.4-	1,192.3	مصر
637.7	3,762.3	409.4-	1,627.1	246.5	554.1	المغرب
34.6-	37.7-	13.2	18.9-	11.7-	13.8-	موريتانيا
757.4	703.4	1,408.3	268.9	455.5-	152.0-	اليمن

* أرقام أولية .

** يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل احتساب التمويل الاستثنائي.
ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1997-2002 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003

صندوق النقد الدولي ، إحصاءات ميزان المدفوعات ، إحصاءات المالية الدولية ، وإحصاءات إنتاج التجارة .

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي

(2002-1997)

(نسب مئوية)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
10.4	11.3	15.0	5.0	1.1-	7.1	مجموع الدول العربية
18.1-	22.7-	25.7-	17.9-	20.3-	25.0-	الأردن
14.7	16.5	21.0	8.6	2.6	12.3	الإمارات
12.5	19.3	22.6	13.5	0.5-	9.5	البحرين
10.0-	12.0-	11.6-	10.8-	10.7-	10.3-	تونس
12.0	17.5	22.6	6.9	3.1	11.8	الجزائر
33.9-	31.1-	35.2-	34.0-	35.1-	32.1-	جيبوتي
22.2	21.4	26.4	15.5	7.7	20.7	السعودية
1.4-	1.7	3.8	4.5-	11.7-	8.5-	السودان
10.9	7.2	7.5	1.3	1.1-	2.7	سورية
...	الصومال
...	العراق
27.8	28.9	33.9	18.7	2.2	19.0	عمان
38.4	43.7	48.8	40.0	19.1	7.6	قطر
20.8	26.9	35.2	18.9	7.6	21.9	الكويت
28.5-	35.4-	30.8-	30.8-	36.6-	42.2-	لبنان
7.2	14.1	24.1	7.5	1.6	7.3	ليبيا
6.8-	7.2-	8.5-	11.0-	12.0-	11.4-	مصر
8.2-	8.9-	9.7-	6.9-	6.5-	5.6-	المغرب
11.2-	3.6-	1.6	2.9	1.2	5.4	موريتانيا
7.9	8.2	14.1	4.8	12.4-	1.9-	اليمن

* أرقام أولية

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2002-1997)

(نسب مئوية)

* 2002	2001	2000	1999	1998	1997	
5.2	6.5	9.7	1.0	5.1-	1.8	مجموع الدول العربية
5.0	0.0-	0.7	5.0	0.3	0.4	الأردن
11.8	14.3	19.5	6.3	0.3	10.4	الإمارات
5.7-	2.9	7.9	1.4-	12.6-	0.5-	البحرين
3.4-	4.3-	4.2-	2.3-	3.4-	3.1-	تونس
7.8	12.9	16.4	0.0	1.9-	7.2	الجزائر
6.3-	4.4-	7.2-	0.6-	0.6-	2.3-	جيبوتي
6.2	5.1	7.6	0.3	9.0-	0.2	السعودية
6.5-	4.1-	4.5-	4.1-	9.8-	8.4-	السودان
7.1	5.9	5.6	0.6	0.3-	2.2	سورية
...	الصومال
...	العراق
10.6	11.6	16.8	2.4-	21.3-	0.5-	عمان
24.4	24.9	30.8	17.5	4.4-	14.9-	قطر
11.9	24.3	39.6	17.2	8.8	26.6	الكويت
30.7-	34.6-	30.4-	32.3-	37.1-	38.9-	لبنان
3.8	10.1	21.4	5.0	1.4-	5.0	ليبيا
0.9	0.3	0.8-	1.6-	2.8-	0.5-	مصر
3.7	4.8	1.4-	0.5-	0.4-	0.3-	المغرب
2.0-	1.2-	0.8	4.1	0.1-	0.5-	موريتانيا
5.2	7.2	14.4	7.3	5.0-	0.3	اليمن

* أرقام أولية

ملاحظة : حسب نسبة إجمالي الميزان الجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي بدون الصومال والعراق.
المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (4/9) : الاحتياطات الرسمية للدول العربية*
(2002-1997)

(مليون دولار)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
134722.2	117983.9	103986.3	86070.2	80593.7	81687.9	مجموع الدول العربية
3494.6	2,578.4	2,762.6	1,990.8	1,169.5	1,693.2	الأردن
15212.8	14,146.1	13,522.7	10,675.1	9,077.1	8,372.3	الإمارات
1724.0	1,689.6	1,569.1	1,371.0	1,349.2	1,362.2	البحرين
2317.2	1,992.2	1,816.4	2,261.5	1,850.1	1,978.1	تونس
23238.0	18,081.0	12,024.0	4,526.0	6,846.0	8,047.0	الجزائر
72.0	70.3	67.8	70.6	66.5	66.6	جيبوتي
20610.0	17,596.0	19,585.0	16,997.0	14,220.0	14,876.0	السعودية
478.1	135.5	234.3	174.2	90.6	81.6	السودان
4312	3,462.0	2,776.0	2,213.0	1,860.0	1,624.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
3173.5	2,364.9	2,379.9	2,767.5	1,064.3	1,548.7	عمان
1497.0	1,312.0	1,187.0	1,277.5	1,445.6	845.5	قطر
9208.1	9,897.3	7,082.3	4,823.7	3,947.1	3,451.7	الكويت
7143.8	5,013.9	5,943.6	7,775.6	6,556.3	5,976.3	لبنان
14143.7	14,245.6	11,927.3	7,280.0	7,335.0	7,696.0	ليبيا
13184.1	12,921.6	13,104.9	14,480.5	18,113.5	18,667.0	مصر
10133.0	8,474.0	4,823.2	5,689.0	4,435.0	3,993.0	المغرب
307.2	341.8	279.9	224.3	202.9	200.8	موريتانيا
4473.1	3,661.7	2,900.4	1,472.9	965.1	1,207.9	اليمن

* باستثناء الذهب

ملاحظة : الإجمالي لا يشمل العراق والصومال للفترة كلها .
المصدر : - إستانبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003
- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية .

ملحق (5/9) : تغطية الاحتياطات الرسمية في الدول العربية للواردات بالأشهر
(2002-1997)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
9.9	9.3	8.5	7.5	6.7	6.8	مجموع الدول العربية
9.4	7.2	8.1	7.3	4.1	5.6	الأردن
4.7	4.6	4.6	4.0	3.3	2.9	الإمارات
4.8	5.0	4.3	4.7	4.9	4.3	البحرين
2.8	2.6	2.7	3.4	2.8	3.2	تونس
23.2	22.9	15.4	6.1	9.5	11.9	الجزائر
3.1	3.3	3.0	3.4	3.3	3.9	جيبوتي
8.4	7.4	8.5	7.9	6.2	6.8	السعودية
2.7	1.2	2.1	1.7	0.6	0.7	السودان
11.6	9.7	8.9	7.3	6.7	5.4	سورية
...	الصومال
...	العراق
6.9	5.3	6.2	7.7	2.4	4.0	عمان
4.2	4.7	4.9	6.8	5.6	3.4	قطر
13.7	16.8	13.2	8.6	6.1	5.3	الكويت
14.3	8.8	12.3	16.1	12.0	10.4	لبنان
24.4	37.8	34.7	19.8	15.3	12.9	ليبيا
12.3	11.2	10.2	11.5	14.9	15.8	مصر
11.2	10.2	5.5	6.9	5.6	5.4	المغرب
8.5	10.5	10.2	8.8	6.8	6.8	موريتانيا
19.1	16.9	14.0	8.3	5.1	6.0	اليمن

المصدر: الملحقان (1/9) و (4/9).

ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة
(2002-1997)

(مليون دولار أمريكي)

* 2002	2001	2000	1999	1998	1997	
141,900.0	132,418.4	132,547.1	139,039.5	140,332.1	135,567.4	الدول العربية المقترضة
7,216.0	6,680.0	6,754.0	7,305.0	7,056.0	6,533.0	الأردن
12,931.0	12,117.0	11,630.0	12,393.0	11,119.0	11,366.0	تونس
22,642.0	22,571.0	25,261.0	28,315.0	30,473.0	31,222.0	الجزائر
418.7	424.0	400.0	369.0	338.7	316.6	جيبوتي
23,611.0	20,798.0	20,546.0	20,491.0	20,483.0	19,353.0	السودان
5,241.2	5,495.1	5,245.0	5,573.6	5,242.3	4,709.9	سورية
2,485.7	2,531.0	2,562.0	2,606.0	2,635.0	2,561.0	الصومال
3,674.4	3,744.0	3,555.0	3,603.0	3,629.0	3,602.0	عمان
14,303.5	9,362.1	7,002.8	5,404.8	4,079.8	2,406.9	لبنان
28,835.0	28,227.0	27,109.0	28,761.0	29,812.0	28,179.0	مصر
13,985.0	14,067.0	16,047.0	17,548.0	19,324.0	19,096.0	المغرب
1,521.8	1,532.3	1,500.0	1,533.0	1,564.0	2,366.0	موريتانيا
5,034.8	4,869.9	4,935.3	5,137.1	4,576.3	3,856.0	اليمن

* بيانات تقديرية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2002-1997)

(في المائة)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
46.9	45.0	44.7	50.6	53.6	53.3	الدول العربية المقترضة
77.6	75.7	79.8	89.8	89.2	90.2	الأردن
55.9	60.4	59.8	62.2	55.4	60.0	تونس
40.5	41.2	46.4	58.1	63.2	64.8	الجزائر
70.8	74.1	72.3	68.8	65.9	63.0	جيبوتي
164.9	160.2	177.0	194.8	210.6	197.6	السودان
25.8	27.7	27.7	32.9	32.7	28.4	سورية
2,109.2	2,109.2	2,151.3	2,175.2	2,114.1	2,181.8	الصومال
18.1	18.8	17.9	22.9	25.8	22.7	عمان
82.3	55.9	42.5	32.8	25.2	16.2	لبنان
34.0	31.3	27.7	31.7	35.2	37.1	مصر
37.6	42.5	48.8	50.1	54.2	57.1	المغرب
162.1	162.7	161.9	157.6	159.1	221.2	موريتانيا
50.7	52.0	53.1	68.4	72.5	55.6	اليمن

المصدر : الملحقان (6/9) و (2/2).

ملحق (8/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
(2002-1997)

(مليون دولار أمريكي)

* 2002	2001	2000	1999	1998	1997	
14,999.9	14,752.8	14,742.1	13,456.5	12,965.3	12,934.1	الدول العربية المقترضة
581.0	566.0	530.0	498.0	509.0	562.0	الأردن
1,597.0	1,418.0	1,855.0	1,518.0	1,525.0	1,497.0	تونس
4,044.0	5,299.0	5,059.0	4,885.0	4,587.0	3,965.0	الجزائر
15.1	15.3	14.2	15.2	16.5	9.7	جيبوتي
109.0	86.7	136.8	256.0	314.0	327.0	السودان
645.0	635.0	678.0	487.0	466.0	815.0	سورية
51.0	51.0	51.0	0.0	0.0	0.0	الصومال
842.8	916.0	951.0	711.0	567.0	429.0	عمان
2,210.4	1,277.9	975.4	428.0	248.0	597.4	لبنان
2,033.0	1,651.0	1,618.0	1,468.0	1,521.0	1,366.0	مصر
2,600.0	2,500.0	2,556.0	2,959.0	3,004.0	3,155.0	المغرب
96.0	96.7	100.0	94.0	96.0	125.0	موريتانيا
175.6	240.2	217.7	137.3	111.7	86.0	اليمن

* بيانات تقديرية .
المصدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق / (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
(2002-1997)

(في المائة)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
15.4	15.8	15.4	17.4	18.7	16.4	الدول العربية المقترضة
13.7	15.0	15.0	14.1	14.4	15.8	الأردن
16.7	14.8	21.5	17.3	17.9	18.2	تونس
20.2	24.8	24.7	34.6	38.0	24.9	الجزائر
7.8	7.9	7.5	8.3	8.8	5.4	جيبوتي
5.4	5.3	7.4	29.7	51.3	52.3	السودان
7.8	8.7	10.2	9.1	10.0	14.7	سورية
28.7	28.7	28.7	0.0	0.0	0.0	الصومال
7.1	7.8	8.0	9.2	9.2	5.2	عمان
100.3	54.7	37.9	19.8	12.4	31.3	لبنان
12.5	10.1	9.6	10.0	12.1	9.2	مصر
22.3	22.9	24.8	28.0	30.3	33.2	المغرب
21.4	21.4	23.0	21.9	20.6	28.2	موريتانيا
4.7	6.8	5.4	5.2	6.7	3.5	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2002

اليمن	موريتانيا (3)	المغرب	مصر (3)	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	عمان	العراق	سورية	السودان	السعودية	جيبوتي	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات	الأردن	
-	-	-	*	-	-	-	-	*	*	*	-	-	*	-	-	-	*	*	أ - ترتيبات أسعار الصرف 1- ربط سعر الصرف - بالدولار الأمريكي - سلة حقوق السحب الخاصة - سلة خاصة من العملات (غير معلنة)
*	*	-	-	-	*	-	-	-	-	-	*	-	-	*	*	-	-	-	2- تعويم سعر الصرف - تعويم مدار - موجه- - تعويم حر - مستقل-
*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	3- هيكل سعر الصرف - موحد بالنسبة للواردات والصادرات - موحد بالنسبة للعملات غير المنظورة والرأسمالية
*	*	*	*	-	*	*	*	*	-	-	*	*	*	*	*	*	*	*	ب - سوق صرف للنقد الأجنبي
*	-	*	*	-	-	*	*	-	-	-	-	*	-	-	*	*	*	*	ج - نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)
نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	د - قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي - المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية (1) ج - المادة الرابعة عشر - استمرار تطبيق قيود على المدفوعات الجارية (2)
لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	

- * تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.
- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.
1- تنص المادة الثامنة - القسم الثاني- من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث- من المادة ذاتها على عدم الدخول في إتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع- على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.
2- تنص المادة الرابعة عشر من إتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضو خلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعد لها كي تتسجم مع الظروف المتغيرة.
3- تطبق الدولة في الواقع تحرير المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية والتحويلات سواء جزئياً أو كلياً، غير أن الدولة لم تقبل رسمياً أحكام المادة الثامنة من إتفاقية صندوق النقد الدولي.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2003 ، وكتاب نظم الصرف والقيود على الصرف عام 2002 ، صندوق النقد الدولي .

ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (متوسط الفترة)

(2002 - 1993)

متوسط التغير السنوي في قيمة العملة للفترة (2 2002-97 %	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2002-2001 %	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	العملة الوطنية	
0.00	0.00	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7008	0.69880	0.69290	دينار	الأردن
0.00	0.00	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6710	3.67100	3.67100	3.67100	درهم	الإمارات
0.00	0.00	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.37600	0.37600	0.37600	دينار	البحرين
4.90-	1.18	1.4217	1.4387	1.3707	1.1862	1.1387	1.1059	0.9734	0.94473	1.01285	1.00370	دينار	تونس
6.25-	3.19-	79.6820	77.2150	75.2600	66.5740	58.7390	57.7070	54.7490	47.68470	35.05900	23.34500	دينار	الجزائر
0.00	0.00	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.72100	177.72100	177.72100	فرنك	جيبوتي
0.00	0.00	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.74500	3.74500	3.74500	ريال	السعودية
9.76-	1.95-	263.3900	258.3500	257.1400	251.6000	199.4500	157.6500	125.0800	578.30000	289.61000	153.84615	دينار	السودان
1.81-	2.20-	49.1800	48.1200	47.7695	48.4100	49.2703	44.8786	39.2689	34.36000	33.00000	30.06000	ليرة	سورية (1)
...
...
0.00	0.00	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.38450	0.38450	0.38450	ريال	عمان
0.00	0.00	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.64000	3.64000	3.64000	ريال	قطر
0.04-	0.85	0.3065	0.3067	0.3067	0.3044	0.3047	0.3033	0.2994	0.29846	0.29762	0.30133	دينار	الكويت
0.42	0.00	1507.5000	1507.5000	1507.5000	1507.8000	1516.1000	1539.5000	1571.4000	1620.93149	1679.65320	1741.47313	ليرة	لبنان
20.35-	86.04-	1.2136	0.6523	0.5403	0.5403	0.3785	0.3891	0.3651	0.35000	0.36160	0.32240	دينار	ليبييا
5.51-	13.26-	4.5000	3.9730	3.4720	3.3950	3.3880	3.3890	3.3920	3.39100	3.38680	3.35300	جنيه	مصر
2.87-	2.49	11.0210	11.3030	10.6267	9.8040	9.6041	9.5270	8.7161	8.52557	9.20300	9.29900	درهم	المغرب
12.21-	13.90-	291.1725	255.6290	238.9230	209.5140	188.4760	151.8530	137.2220	130.05090	123.57500	120.80600	اوقية	موريتانيا
5.94-	4.12-	175.6250	168.6720	161.7180	155.7180	135.8820	129.2810	128.1928	100.00000	55.24000	39.54000	ريال	اليمن

(1) سعر الصرف المثقل للدولار مقابل الليرة.

(2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات الدولار مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي.

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة)

(2002- 1993)

متوسط التغير السنوي في قيمة العملة للفترة (2 2002-97 %	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2002-2001 %	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	العملة الوطنية	
1.22	1.71-	0.9180	0.9026	0.9350	0.9694	0.9617	0.9756	1.0293	1.0755	1.0004	0.9675	دينار	الأردن
1.22	1.71-	4.7553	4.6754	4.8431	5.0212	4.9817	5.0537	5.3296	5.5689	5.2555	5.1257	درهم	الإمارات
1.22	1.71-	0.4869	0.4787	0.4958	0.5141	0.5100	0.5174	0.5459	0.5704	0.5383	0.5250	دينار	البحرين
3.74-	0.51-	1.8409	1.8316	1.8076	1.6218	1.5446	1.5218	1.4132	1.4332	1.4500	1.4014	دينار	تونس
5.10-	4.96-	103.17493	98.30045	99.24832	91.02270	79.67851	79.40966	79.4846	72.3372	50.1918	32.5956	دينار	الجزائر
1.22	1.71-	230.1191	226.2521	234.3677	242.9874	241.0757	244.5590	258.0154	269.6010	254.4324	248.1444	فرنك	جيبوتي
1.22	1.71-	4.8492	4.7677	4.9387	5.1203	5.0800	5.1534	5.4370	5.6811	5.3615	5.2290	ريال	السعودية
8.65-	3.69-	341.0462	328.8988	339.1006	343.9978	270.5507	216.9396	181.5912	877.2755	414.6170	214.8089	دينار	السودان
0.61-	3.95-	63.6799	61.2603	62.9956	66.1881	66.8344	61.7567	57.0106	17.0282	16.0702	15.6730	ليرة	سورية (1)
...	شلن	الصومال
...	دينار	العراق
1.22	1.71-	0.4979	0.4895	0.5071	0.5257	0.5216	0.5291	0.5582	0.5833	0.5505	0.5369	ريال	عمان
1.22	1.71-	4.7132	4.6340	4.8002	4.9768	4.9376	5.0089	5.2846	5.5218	5.2112	5.0824	ريال	قطر
1.29	0.73-	0.3900	0.3881	0.4046	0.4162	0.4110	0.4177	0.4340	0.4490	0.4273	0.4206	دينار	الكويت
1.65	1.71-	1,951.9617	1,919.1598	1,987.9995	2,061.5258	2,056.5654	2,118.4808	2,281.3589	2,458.9373	2,404.6574	2,431.5458	ليرة	لبنان
19.37-	89.22-	1.5714	0.8304	0.7126	0.7388	0.5134	0.5354	0.5300	0.5310	0.5177	0.4502	دينار	ليبييا
4.36-	15.20-	5.8268	5.0579	4.5787	4.6418	4.5958	4.6635	4.9245	5.1441	4.8487	4.6817	جنيه	مصر
1.68-	0.83	14.2704	14.3896	14.0139	13.4044	13.0278	13.1099	12.6540	12.9332	13.1754	12.9838	درهم	المغرب
11.13-	15.85-	377.0199	325.4348	315.0771	286.4561	255.6647	208.9624	199.2189	197.2860	176.9148	168.6763	اوقية	موريتانيا
4.79-	5.90-	227.4052	214.7320	213.2639	212.9040	184.3218	177.9015	186.1103	151.6990	79.0838	55.2080	ريال	اليمن

(1) مفومة وفقا لسعر الصرف المتقل للدولار مقابل الليرة.

(2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية المعنية.
المصدر: أستيبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي.